

انتهاك الخصوصية في السعودية يكتب الحريات ويتحول إلى جرائم



التغيير

أبرز منظمة سند لحقوق الإنسان خطورة واقع انتهاك الخصوصية في المملكة كونه يكتب الحريات ويتحول إلى جرائم.

وقالت المنظمة في تقرير على موقعها الإلكتروني "كفلت الشرائع السماوية والقوانين الدولية ومواثيق حقوق الإنسان العالمية حق الخصوصية لكل فرد وأنه لا يجوز انتهاكها بشكل من الأشكال وهي حق أساسي من حقوق الإنسان، وبها تتصل حقوق جوهرية أخرى كحق التعبير وحرية الرأي والتجمع".

وأضافت "رغم أن حق الخصوصية واسع ومتعدد إلا أنه ومع تطور تكنولوجيا المعلومات وما تبع ذلك من تطورات طالت الخصوصية، فإن الموضوع أصبح واحداً من أكثر موضوعات حقوق الإنسان إلحاحاً وحضوراً في

منابر النقاش في العصر الحالي”.

إذ شكل التسارع الكبير في تطور تكنولوجيا المعلومات حالة فريدة جعلت من القدرة على توليد وجمع وتحليل وتخزين المعلومات أمراً غاية السهولة مقارنة بالأوقات السابقة، مما يخلق ضرورة ملحة لتطوير التشريعات لتواكب هذه القدرات للسيطرة على نقل المعلومات وتبادلها وترحالها عبر الحدود أيضاً.

وفي بلد مثل المملكة الذي لا يراعي أبسط حقوق الإنسان ولا يوجد أدنى معايير الحقوق في حفظ الخصوصية للأفراد فقد أصبحت ساحة التقنية وفضاء التكنولوجيا مرتعاً خصباً للسلطة لانتهاك خصوصية المواطنين عامة والحقوقيين والناشطين خاصة.

وبالرغم من ادعاءات السلطات أنها لا تقوم بذلك إلا أن الواقع يقول بأن انتهاكات الخصوصية موجودة ومستمرة وانعكاساتها على الأفراد واضحة ولهم صحايا لا تستطيع السلطة انكارهم.

فجميع معتقلي الرأي حالياً تم انتهاك خصوصيتهم قبل اعتقالهم من خلال التجسس على أجهزتهم الذكية واختراق حساباتهم على منصات التواصل الاجتماعي بل تم رصد تحركاتهم وعلاقتهم الخاصة والتتجسس على دوائرهم المقربة وعلاقتهم الشخصية.

وفي المملكة لا يوجد تحديد للبيانات الشخصية التي يجب تداولها من عدمه في بياناتك الشخصية قد تكون عرضة للتحوال بين الجهات وأجهزة الدولة المختلفة دون أمر قضائي أو مبرر قانوني.

ففضلاً عن أنه لا يوجد تحديد لنوع وكمية البيانات الشخصية التي ينبغي جمعها إلا أنه لا يوجد تحديد للأطراف التي يتم مشاركة البيانات معها وهذا انتهاك صارخ لأبسط الخصوصية التي تكشفها القوانين الدولية.

ناهيك عن أن التجسس والتتبع هو ديدن السلطات لكل المواطنين، وهو من أقدر الطرق والأساليب البوليسية التي تستخدمها السلطة والتي تتطور إلى ما يشبه جرائم المافيا من قتل واختطاف وإخفاء.

وحادثة الصحفي المغدور جمال خاشقجي تبقى أوضح دليل على تحول انتهاك الخصوصية وحوادث التجسس والتتبع إلى جرائم فظيعة.

وأكدت منظمة سند أن انتهاك الخصوصية يبقى ملف شائك يضاف إلى سجل انتهاكات الحقوق والحرريات الذي تمارسه السلطات في المملكة ضد مواطناتها وينبغي أن يكون للعالم بمؤسساته الرسمية والقانونية والحقوقية وقفه حقيقة للتصدي لهذا النوع من الانتهاكات.